

Distr.: General
28 June 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البند ١١٨ من القائمة الأولية*
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

أعمال هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تقرير الأمين العام

موجز

يسلط هذا التقرير الضوء على أعمال هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة منذ أن أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٩/٦٤. ويغطي التقرير التقدم المحرز في عمل الهيئة في المجالات الوظيفية الثلاثة التي تشملها ولايتها، وأثر ذلك العمل والتحديات الكبيرة التي واجهتها والتي لا يزال يتعين التصدي لها من أجل مواصلة تعزيز عملها.

* A/68/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220713 180713 13-37835 (A)



أولا - مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المعروفة باسم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بموجب قرارها ٢٨٩/٦٤ المؤرخ ٢ تموز/ يوليه ٢٠١٠. وجمع القرار بين مهام وولايات أربع كيانات سابقة تعمل في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة^(١) ونقلها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبذلك فهي هيئة مركبة تعمل بوصفها أمانة وتضطلع أيضا بأنشطة تنفيذية على الصعيد القطري وتقوم بدور إضافي يتمثل في قيادة وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز المساواة في هذين المجالين.

٢ - وفي القرار نفسه، قررت الجمعية العامة استعراض عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دورتها الثامنة والستين، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في تلك الدورة تقريراً شاملاً في هذا الصدد.

٣ - ويجري بصورة منتظمة ومنهجية إبلاغ الدول الأعضاء عن التقدم المحرز في عمل الهيئة وكذلك عن التحديات التي تواجهها في الوفاء بولايتها. ووفقاً للقرار ٢٨٩/٦٤، قُدم تقريران إلى الجمعية العامة في دورتيها السادسة والستين والسابعة والستين، على التوالي (A/66/120 و A/67/201). وأتاح هذان التقريران معلومات مستكملة عن تنفيذ الجزء المعنون "تعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ وتناولوا المبادئ العامة؛ وحوكمة الهيئة؛ والإدارة والموارد البشرية؛ والتمويل؛ والترتيبات الانتقالية.

٤ - وتم أيضا إطلاع الدول الأعضاء على التقدم الذي أحرزته الهيئة في التقارير التي قدمتها وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى لجنة وضع المرأة (E/CN.6/2011/2 و E/CN.6/2012/2 و E/CN.6/2013/2) وإلى المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٤. كما تم الإبلاغ عن التقدم المحرز في الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وفي جميع هذه التقارير، قدمت الهيئة صورة شاملة عن عملها والعديد من تفاصيله، بما في ذلك الإنجازات المحققة والتحديات التي ووجهت في وظائفها التنفيذية والتنسيقية والمتعلقة بالدعم المعياري، والنتائج التي تحققت من خلال دمج هذه الوظائف.

(١) مكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

٥ - ويركز هذا التقرير على التقدم المحرز في عمل الهيئة في مجالاتها الوظيفية الثلاثة الصادر بها تكليف وأثر ذلك العمل والتحديات الكبيرة التي واجهتها والتي لا يزال يتعين التصدي لها من أجل مواصلة تعزيز عملها.

ثانياً - التقدم المحرز في عمل الأمم المتحدة للمرأة

ألف - لحة عامة

٦ - تجاوزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مرحلتها الانتقالية أو مرحلة التأسيس، وجمعت بنجاح ولايات الكيانات الأربعة المكونة لها وعززت هياكلها وقدرات موظفيها بوسائل منها المواءمة بين المهام والموظفين لضمان التنفيذ الفعال. وبلغ تعزيز الهيكل الإقليمي للهيئة مرحلة متقدمة. وتولت الهيئة بالكامل وبشكل استباقي وظيفتها التنسيقية الجديدة، وأثبتت القدرة على القيادة فيما يتعلق بوضع خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتنفيذها ورصدها. وحقق عمل الهيئة مع جهازي إدارتها، وهما مجلسها التنفيذي ولجنة وضع المرأة، نتائج مما أدى إلى اتخاذ مقررات وقرارات تعطي قوة دفع لعملها وكذلك للعمل المضطلع به على الصعيد العالمي من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهكذا يتضح أن الهيئة أضحت أقوى بكثير مما كانت عليه وقت إنشائها وأكثر اقتداراً بكثير مما كان أي واحد من الكيانات المكونة لها.

باء - تنفيذ ولاية الدعم المعياري

٧ - أسهمت الهيئة، منذ تأسيسها، إسهاماً كبيراً في تعزيز الإطار المعياري والسياساتي العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واتسع تدريجياً نطاق هذه المساهمة والقيمة المضافة بحيث أصبح يشمل الخبرات الفنية والتقنية والدعوة والتوعية وإقامة التحالفات والتواصل مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة. ويُقدم الدعم إلى الهيئات والعمليات المعنية تحديداً بالقضايا الجنسانية، خاصة منها لجنة وضع المرأة، من أجل إعادة تأكيد وتعزيز القواعد والمعايير القائمة بشأن المساواة بين الجنسين، وتسليط الضوء على الثغرات في التنفيذ وصياغة التوصيات المتعلقة بالسياسات، وكذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن البنود المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وما برحت الهيئة تعمل لدعم المجالات والعمليات القطاعية، بما في ذلك عمليات المؤتمرات العالمية واستعراضها ومتابعتها، من أجل تعزيز المنظور الجنساني في هذه العمليات وتوسيع نطاقه.

لجنة وضع المرأة

٨ - تقوم الهيئة بدور الأمانة الفنية للجنة وضع المرأة التي تقيّم التقدم، وتحدد التحديات، وتضع المعايير العالمية، وتصوغ سياسات ملموسة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم. وبهذه الصفة، تدعم الهيئة جميع جوانب عمل اللجنة، وساهمت فعلا في زيادة إبراز دور اللجنة وزيادة تأثيرها. وتساعد إسهامات الهيئة في عمل اللجنة على دعم وتعزيز دورها البارز جدا في البيئة الحكومية الدولية بوصفها الهيئة العالمية الرئيسية لصنع السياسات المكرسة حصرا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٩ - ومنذ توليها هذه المسؤولية في عام ٢٠١١، تعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإسهامات فنية هامة للدورات السنوية للجنة، وتوفر التحليل والأدلة عن حالة المساواة بين الجنسين وتُعد التوصيات لاتخاذ مزيد من الإجراءات فيما يتعلق بالمواضيع ذات الأولوية والمسائل المواضيعية الأخرى التي تنظر فيها اللجنة. ومن منطلق تكوينها المركب، أفادت الهيئة بخبراتها التنفيذية الثرية مضمون التقارير، وورقات المسائل والوثائق الفنية الأخرى للجنة. وبالإضافة إلى توفير الخبرات والدعم إلى رئيسة اللجنة ومكتبها، ما برحت الهيئة تركز بشكل متزايد على تعبئة جميع أصحاب المصلحة لترسيخ الالتزام وتعزيز النتائج. وأتاحت المناسبات التفاعلية وحلقات النقاش التي نظمتها الهيئة فرصا لمختلف أصحاب المصلحة لتبادل الدروس المستفادة في تنفيذ الالتزامات القائمة، وتحديد الخطوات والتدابير اللازمة لاتخاذ مزيد من الإجراءات. وعززت كل هذه الجهود مداولات الدول الأعضاء، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، والمفاوضات بشأن النتائج.

١٠ - ولدى الاضطلاع بالأعمال التحضيرية طيلة السنة للدورة السابعة والخمسين للجنة، استفادت الهيئة من الدروس التي استخلصتها من دعم اللجنة والعمليات الحكومية الدولية الأخرى منذ عام ٢٠١١، وبذلك أفضت الدورة في آذار/مارس ٢٠١٣ إلى نتائج ناجحة وهامة جدا وإلى استنتاجات متفق عليها بشأن منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه. وسيكون هذا النهج الشامل إزاء الأعمال التحضيرية أسلوب عمل منتظم تتبعه الهيئة للمضي قدما.

الجمعية العامة

١١ - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم أعمال الجمعية العامة والإسهام فيها في إطار البنود الخاصة بالشؤون الجنسانية المحالة إلى اللجنتين الثانية والثالثة، وشمل ذلك تحليل السياسات والتوصيات الواردة في تقارير الأمين العام، والإسهام أيضا بتوفير الخبرات الفنية والتقنية. وقد مكّن هذا الدول الأعضاء من ترسيخ الالتزامات وزيادة توسيع نطاق الأطر

المعيارية لتوجيه الإجراءات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك الإجراءات التي تهم المناطق الريفية والعمال المهاجرين. كما قُدم الدعم لعمل الجمعية العامة بشأن العنف ضد النساء والفتيات، والاتجار، ودور المرأة في التنمية، وإنهاء ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأتاحت القرارات التي نشأت عن المداولات بشأن هذه القضايا أساساً آمناً للتدخلات على المستوى القطري، وأعطت كذلك دفعة قوية لعمل الهيئة في هذه المجالات.

١٢ - ويشكل قرار الجمعية العامة ١٣٠/٦٦ بشأن المرأة والمشاركة في الحياة السياسية مثالا على العمليات غير الرسمية التي تستخدمها الهيئة بشكل متزايد لتعزيز نتائج العمليات الحكومية الدولية. وهذا القرار المستوحى من المناسبة الموازية التي عقدتها الهيئة وغيرها من الشركاء، ومن بيان مشترك وقّعه ١٦ امرأة في مناصب قيادية عليا، منهن عدة رئيسات دول وحكومات، يوضح الدور الحفّاز الذي يمكن أن تؤديه الهيئة في استقطاب الاهتمام اللازم للقضايا الهامة المتصلة بالمساواة بين الجنسين.

١٣ - واسترعى تحليل الهيئة لمدى مراعاة المنظورات الجنسانية في أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية خلال الدورتين السادسة والسبعين والسابعة والستين والاهتمام إلى مجالات عمل الجمعية التي تتطلب أن يراعى فيها المنظور الجنساني بشكل أكبر (انظر A/66/211 و A/67/185). وأصبحت استنتاجات هذين التقريرين تشكل الأساس الذي تستند إليه الهيئة في عملها على زيادة الدعم الفني والتقني المقدم إلى الدول الأعضاء فيما يخص منظور المساواة بين الجنسين، بحيث تتمكن تلك الدول من توسيع نطاق الاهتمام ليشمل قرارات مثل تلك المتعلقة بالتجارة والتنمية، والتنمية الزراعية، والهجرة، والتنمية المستدامة، ونزع السلاح.

١٤ - وساعدت الإسهامات الفنية التي قدمتها الهيئة إلى المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة التي جرت بشأن سيادة القانون في عام ٢٠١٢ على تأمين صياغة قوية والتزامات ملموسة من الدول الأعضاء ولا سيما في الإعلان الذي اعتمد في تلك المناسبة. ولنتائج تلك المناقشة أهمية بالغة، إذ هناك اعتراف بأن وصول المرأة إلى العدالة من العوامل الأساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وإعمال حقوقها. ويظل الترويج لنتائج تلك المناقشة الرفيعة المستوى ذا أهمية محورية بالنسبة لعمل الهيئة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

مجلس الأمن

١٥ - من خلال الإبلاغ عن مؤشرات محددة يقاس بها تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تم تحسين جودة واتساق المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن هذا

الموضوع، الذي تعده الهيئة على أساس سنوي بالتعاون مع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. فإنشاء الهيئة أتاح فرصا جديدة وعزز الفرص القائمة للتعاون مع الشركاء في مجالات مثل بناء السلام في أعقاب النزاعات ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام، وسيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي تعيش نزاعات أو الخارجة من نزاعات. وقد أفضى ذلك إلى تضمين تقارير الأمين العام ذات الصلة أدلة أفضل وتوصيات تهم المساواة بين الجنسين تحديدا مما دعم الأساس الذي يستند إليه مجلس الأمن في نظره في هذه المسألة واتخاذ الإجراءات بشأنها. كما أن الإحاطات التي ما برحت تقدمها رئيسة الهيئة إلى المجلس على أساس مخصوص منذ عام ٢٠١١ ساهمت أيضا في جعل بنود جدول أعمال المجلس تعكس بقدر أكبر مسألة المنظور الجنساني. وفي الوقت نفسه، ازداد اتساق عمل الهيئة بفضل الدور القيادي الذي تشترك فيه مع مكتب دعم بناء السلام فيما يتصل بتنفيذ خطة عمل الأمين العام المؤلفة من سبع نقاط بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني، وبفضل دورها في رصد تنفيذ إطار النتائج الاستراتيجية على نطاق المنظومة بشأن المرأة والسلام والأمن.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٦ - أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إسهاما كبيرا في دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز ورصد التقدم المحرز في العمل المتعلق بتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ووفر العمل الفني للهيئة الأساس للقرارات السنوية عن الموضوع التي تلقى المفاوضات بشأنها دعما وثيقا من قبل الهيئة. وأسفرت إسهامات الهيئة أيضا عن تقوية العناية بمنظورات المساواة بين الجنسين في عمل المجلس خلال الاستعراضات الوزارية السنوية ومنتديات التعاون الإنمائي، وكذلك في أجزاء المتعلقة بالأنشطة التنفيذية، حيث تقدم الهيئة الآن إسهامات فنية ودعوية منتظمة. وقدمت الهيئة إسهامات في الأعمال التحضيرية التي اضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وهو ما أتاح للدول الأعضاء اعتماد قرار عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات تضمن إيلاء عناية كبيرة للمنظورات الجنسانية. وشددت إسهامات الهيئة على رسالة مفادها أن العمل من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسؤولية مشتركة في منظومة الأمم المتحدة، وأن إنشاء الهيئة ينبغي ألا يعفي الوكالات الأخرى من ولاية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وجرى التشديد أيضا على أهمية آليات المساءلة، بما في ذلك خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، باعتبارها أدوات لمحاسبة الوكالات وكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملها.

المشاركة في العمليات الحكومية الدولية المتعلقة بقطاعات معينة

١٧ - يُقدم التوسيع الاستراتيجي لمشاركة الهيئة في العمليات الحكومية الدولية المتعلقة بقطاعات معينة من أجل تعزيز أخذها بالمنظورات الجنسانية مؤشرا واضحا على قوة الهيئة وقيمتها المضافة. وهذا العمل جزء لا يتجزأ من ولاية الهيئة، وهو يستجيب لتطلعات أصحاب المصلحة، ويتجاوز كثيرا نطاق الجهود التي بذلتها الكيانات السابقة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١٨ - وتُجسد مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كامل العملية المحيطة بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠١٢، هذه القيمة المضافة. فقد قدمت الهيئة مدخلات فنية وتقنية ودعوية أسهمت في تأمين الاعتراف بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كاثنتين من الأولويات الرئيسية وكمسألة شاملة في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. وعززت الوثيقة الختامية للمؤتمر الولاية التنسيقية للهيئة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وتسهم الهيئة حاليا في مجموعة من مسارات العمل المتعلقة بمتابعة المؤتمر.

١٩ - ودعت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(٢) إلى إنشاء فريق عامل مفتوح وإعداد مقترح بشأن أهداف التنمية المستدامة يتسق مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ويشكل جزءاً منها. ونظرا للتأثير الواسع النطاق والطويل الأمد المحتمل لهذا المشروع على التوجه الإنمائي للمجتمع العالمي، تستثمر الهيئة جهدا كبيرا في توفير مدخلات الخبرة فنية وتقنية ودعوية من أجل كفالة استناد الإطار الإنمائي المستقبلي إلى الأهداف الإنمائية للألفية، والأخذ بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بطريقة شاملة، والتعجيل بإنجاز هدف المساواة بين الجنسين. ولهذا الغرض، تدعو الهيئة إلى وضع هدف قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكين المرأة، وإلى الإدراج الكامل لجوانب المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الأخرى عن طريق غايات ومؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية. وتوفر الهيئة أيضا الأدلة والتحليلات الداعمة لهذا الاقتراح، وتؤدي دور الداعية إلى عقد اجتماعات لأصحاب المصلحة من أجل تبادل الآراء والأفكار بشأنه.

٢٠ - ودعم عمل الهيئة بالتشارك مع جهات فاعلة أخرى، مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على مدى السنتين الأخيرتين، وهو ما أسفر عن الاعتراف بأن المساواة بين الجنسين والمشاركة الفعالة للمرأة مهمتان من أجل العمل الفعال بشأن جميع جوانب تغير المناخ. ووضع قرار الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف عن مشاركة

(٢) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

المرأة هدفا يتعلق بالتوازن بين الجنسين في التمثيل في الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية أو بروتوكول كيوتو وفي تكوين وفود الأطراف، ويلزم القرار بتقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز. وسوف تقدم الهيئة الدعم بناء على ذلك.

٢١ - واضطلعت الهيئة بدور فاعل وحافز في عدد من العمليات الحكومية الدولية الأخرى، وهو دور أدى إلى إيلاء عناية أكبر للمنظورات الجنسانية وحقق مكاسب كبيرة في النتائج. وكان هذا هو الحال بالنسبة لبرنامج العمل المعني بأقل البلدان نمواً للتعقد ٢٠١٠-٢٠٢٠^(٣)، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المنعقد في إسطنبول في عام ٢٠١١؛ والاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وبلاستفادة من الولايات الناجمة عن هذه النتائج، زادت الهيئة تعاونها وتأزرها مع مجموعة من أصحاب المصلحة لمواصلة توليد الأدلة والمعارف، وإيجاد فضاءات لتمكين النساء من إسماع أصواتهن وعرض تجاربهن والتأثير في صنع السياسات، وللقيام بتدخلات تستهدف مناطق وبلدان بعينها.

٢٢ - وواصلت الهيئة المشاركة الكاملة في وضع الأطر المعيارية الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان للمرأة، ودعمت التنفيذ على الصعيد القطري، حيث نسقت هذا الجهد مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوجه خاص. ولهذا الغرض، تقدم الهيئة الدعم التقني لآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وتتعاون معها في مجالات تشمل إعداد التوصيات العامة. وفي الوقت نفسه، توفر الهيئة بناء القدرات والتدريب وتعقد مشاورات للدول الأطراف والمجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية عن تقديم التقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٤)، وعن متابعة الملاحظات الختامية للجنة، وجوانب أخرى من حقوق الإنسان للمرأة.

مرکز للمعارف، والبيانات والاتصالات، والتوعية

٢٣ - منذ إنشائها، ركزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تركيزاً كبيراً على توسيع قدرتها على العمل كمركز معارف في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عن طريق البحوث والتحليل وجمع البيانات والأدلة. وعملت الهيئة أيضاً على تسخير الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من عملها التنفيذي. وبلاستفادة من عمل الكيانات السابقة عليها، وكثفت الهيئة نشاط تحديد المنهجيات والأدوات وأمثلة الممارسات الجيدة وتطويرها ونشرها، مع التركيز

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٤) قرار الجمعية العامة ٣٤/١٨٠، المرفق.

على الأولويات المواضيعية الواردة في خططها الاستراتيجية. وتقوم الهيئة أيضا بزيادة توفّر قواعد البيانات وغيرها من المنتجات المعرفية وشبكات الممارسين لفائدة جميع أصحاب المصلحة. ولهذه القدرة أهمية كبيرة لأن الوظائف الثلاث للهيئة تستند إليها كما أنها مصدر للتحليل القائم على الأدلة لغرض المناقشات وعمليات اتخاذ القرار على الصعيد الحكومي الدولي؛ والخدمات التقنية والاستشارية للدول الأعضاء بناء على طلبها؛ والممارسات الجيدة دعما لوظيفة التنسيق.

٢٤ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووسعت المبادرات التي كانت قائمة عند إنشائها، مثل مركز المعارف الإلكتروني العالمي لإنهاء العنف ضد المرأة والطفلة (<http://www.endvawnow.org/>)، وقاعدة بيانات الأمين العام المتعلقة بالعنف ضد المرأة (<http://www.un.org/womenwatch/daw/vaw/v-database.htm>)، والبوابة المعرفية للميزنة المراعية للمنظور الجنساني التي تيسر تبادل المعارف (www.gender-budgets.org). وتشمل المبادرات الجديدة "مدخل المعارف من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة"، المزمع بدء تشغيله في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (www.empowerwomen.org)، وبرنامج الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، الذي يعمل مع المكاتب الإحصائية الوطنية على تحسين صنع السياسات القائمة على الأدلة من خلال توفير المزيد من الإحصاءات الجنسانية العالية الجودة (انظر E/CN.3/2013/10). والعمل جارٍ في إعداد قاعدة بيانات يمكن البحث فيها تتضمن الأحكام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الواردة في الدساتير عبر أنحاء العالم، ويُنتظر بدء تشغيلها بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (<http://constitutions.unwomen.org>).

٢٥ - وبالنظر إلى أهمية الدعوة والتأثير وحشد الطاقات بالنسبة لعمل الهيئة في وظائفها الرئيسية الثلاث، فقد اكتسبت الاتصالات دورا مركزيا متزايدا منذ إنشاء الهيئة. وبحلول أوائل عام ٢٠١٣، كانت الهيئة قد حققت نطاق تواصل عالمياً واسعاً، الأمر الذي جعل منها الصوت العالمي القيادي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد جاء أوضح برهان على ذلك بمناسبة اليوم الدولي للمرأة والدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة المنعقدة في عام ٢٠١٣. وكجزء من مبادرة الالتزام بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، تعهدت ٥٧ حكومة باتخاذ إجراءات جديدة ملموسة من أجل إنهاء العنف ضد المرأة. ورصدت الهيئة التغطية الإعلامية لأعمال اللجنة في أكثر من ٥٠ بلدا عن طريق منافذ إعلامية دولية رائدة، وأسفرت الشراكات الإعلامية للهيئة عن تقوية تغطية عملها والمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وحدثت أيضا زيادة مطردة في الإقبال على قنوات وسائط التواصل الاجتماعي التابعة للهيئة، حيث تضاعف جمهورها من ١٨٩ ٠٠٠ متابع في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣٧١ ٠٠٠ متابع في نهاية عام ٢٠١٢، وحدثت زيادة قدرها ثمانية

أضعاف مقارنة بالعام ٢٠١٠. وبعد محاولة أولية في عام ٢٠١١ تم توسيعها في عام ٢٠١٢، أُدرجت وسائل التواصل الاجتماعي بالكامل في عمل اللجنة في عام ٢٠١٣، حيث بلغ عدد مستخدميها ٢٨ مليون مستخدم مستقل في آذار/مارس ٢٠١٣. ونما محتوى الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة بنسبة ١٤٠ في المائة خلال عام ٢٠١٢. وقد سجّلت مبادرة الدعوة العالمية الناجحة للهيئة، المعنونة "قولوا لا - اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة"، منذ إنشائها أكثر من ٥,٥ مليون نشاط وقرابة ٩٠٠ شريك من المجتمع المدني.

جيم - تنفيذ ولاية التنسيق

٢٦ - عند إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أوكلت الجمعية العامة إلى الهيئة دورا إضافيا يتمثل في قيادة الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتنسيق تلك الأنشطة وتعزيز المساءلة في هذين المجالين، بما في ذلك في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد ارتقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مستوى هذه الولاية، وهي تواصل تعزيز هذه الوظيفة بشكل منهجي، ولا سيما في إطار المنتديات المشتركة بين الوكالات على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني.

٢٧ - وتضطلع الهيئة بدورها القيادي على الصعيد العالمي في مجال التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بفضل عضويتها، اعتبارا من الربع الأخير من عام ٢٠١٠، في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)، واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وباعتبارها رئيسة الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. ومنذ البداية، كفلت الهيئة إدماج منظور جنساني في القرارات والتوصيات المتعلقة بالسياسات على نطاق المنظومة. ويتضح ذلك على سبيل المثال من قوة العناصر المتصلة بالمساواة بين الجنسين التي تضمنها البيان الذي أدلى به مجلس الرؤساء التنفيذيين أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠١١، ومن التوصيات المقترحة والاستنتاجات المقدّمة على شكل إسهام في الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي سيدور في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ويتضح ذلك أيضا من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن الشباب التي اعتُمِدت في عام ٢٠١٣، حيث أصبحت الهيئة تعمل الآن في إطار شراكة مع كيانات أخرى على تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك إعداد برامج شاملة وقائمة على معطيات ثابتة متصلة بالعمالة وموارد الرزق تكون موجّهة إلى فئات الشباب المحرومة ذكورا وإناثا. وبالاعتماد على الخبرات والمدخلات الموضوعية والفنية للهيئة، أدمجت الاعتبارات الجنسانية في خطة عمل الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث من أجل زيادة القدرة على المقاومة، وقد أعدت خطة العمل هذه أيضا عام ٢٠١٣.

٢٨ - وفي الوقت الحاضر، ترأس الهيئة أو تشارك في رئاسة ١٥ آلية أو عملية تنسيق على الصعيد العالمي معنية بقضايا شتى، منها مثلاً فرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية وفريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي بموازاة ذلك عضو في ما يناهز ١٠٠ عملية تنسيق أخرى.

٢٩ - وبالتحديد، مارست الهيئة في عام ٢٠١٢ ولايتها التنسيقية للإشراف على وضع أول خطة عمل متعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من أجل تعزيز المساواة، وساعدت في تنفيذها على نطاق المنظومة بالاعتماد على مكتب للمساعدة وتنظيم حلقات عمل. وتقوم كيانات الأمم المتحدة بإعداد تقارير عن أدائها قياساً إلى المؤشرات المحددة في خطة العمل، تتولى الهيئة تجميعها وتحليلها وتقديم المساعدة لتلك الكيانات على إعداد التقارير وعلى تدارك الثغرات ومواضع الخلل. وبعد اكتمال الجولة الأولى من تقديم التقارير في عام ٢٠١٣، تمثل النتائج خط الأساس الأولي لتقييم أداء المنظومة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد المؤسسي. وقد قدم خمسة وخمسون كيانات تقارير، ويمثل هذا العدد ٨٢ في المائة من الكيانات المطالبة بإعداد تقارير. وقد تضمن التقرير الذي قدمته الهيئة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/ يولييه ٢٠١٣ موجزاً للنتائج.

٣٠ - وقد أحدثت خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة تغييرات هامة وفورية في أسلوب مقارنة منظومة الأمم المتحدة للأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ووضعت معايير واضحة ومتفق عليها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظومة، مما أدى إلى زيادة الاتساق والتنسيق وإدارة المعارف؛ ووضع نظام متسق للإبلاغ لتحديد مواطن القوة والضعف المتصلة بالعمل في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار كل كيان وكذلك على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ وتم تحقيق لا مركزية المسؤولية وتنشيط العمل في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، لا يزال يتعين اتخاذ إجراءات محددة الهدف لكي تتمكن منظومة الأمم المتحدة ككل من استيفاء الشروط المحددة في مؤشرات أداء خطة العمل بحلول عام ٢٠١٧ أو ليفوق أداؤها مستوى تلك الشروط. وستعرض الهيئة الدعم ومساعدات تقنية لتعين على بلوغ هذا الهدف.

٣١ - وعلى الصعيد العالمي أيضاً، سعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تنشيط الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وفي إطار هذه الشبكة وكذلك

في إطار فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ركزت الهيئة بشكل خاص على كفالة أن تقدم منظومة الأمم المتحدة مدخلات ومساعدات منسقة للعمليات الحكومية الدولية الرئيسية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والدورات السنوية للجنة وضع المرأة، ومناقشات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمشاورات بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية. وعززت هذه القيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة على التحدث بصوت واحد بشأن مسائل المساواة بين الجنسين، ومكنت من تقديم مدخلات موضوعية ومن فتح منابر للدعوة ولتعبئة أصحاب المصلحة. ومن الأمثلة الأخرى على زيادة التنسيق البيان المتعلق بإنهاء العنف ضد المرأة، الذي وقّعه رؤساء ١١ وكالة في آذار/مارس ٢٠١٣، والذي يوفر أساساً متيناً للعمل التعاوني دعماً لتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها الصادرة عن لجنة وضع المرأة. والجرّد الذي قامت به الهيئة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة الهادفة لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه يساهم أيضاً في تحسين التنسيق على نطاق المنظومة.

٣٢ - ومنذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اضطلعت هذه الأخيرة بمهمة قيادة وتنسيق حملة الأمين العام المعنونة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" التي تنفذ استراتيجيات وأنشطة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، وذلك بالتعاون الوثيق مع الفريق العامل المعني بالحملة. وكان لحملة "اتحدوا" دور هام في ترسيخ نهج مشترك ومتسق إزاء الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات التي يبذلها عدد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٣٣ - أما على الصعيد الوطني، فتكمن إحدى أهم أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ضمان قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسقين المقيمين على النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد قامت الهيئة بتوسيع نطاق الجهود التي تبذلها لقيادة و/أو دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في التخطيط للبرامج وتنفيذها. وقامت مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جميع البلدان الثمانية التي تُجرّب فيها مبادرة "توحيد الأداء" بتكريس جهد خاص لضمان قيام منظومة الأمم المتحدة بالدعم والدعوة، على نحو منسق، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بسبل من بينها تقديم مساهمات فنية وإسداء المشورة التقنية. وعموماً، تفود الهيئة الآن ٦٢ فرقة من أصل ١١٣ فرقة مواضيعية معنية بالشؤون الجنسانية على الصعيد الوطني، أو تشارك في قيادتها.

٣٤ - واتضح من تحليل التقارير السنوية للمنسقين المقيمين أن هناك مبادرات مشتركة بشأن المساواة بين الجنسين في ١١٥ فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية مقابل ٤٣ فريقاً

في عام ٢٠٠٤. وقد ساعد ٦٢ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية الحكومات على إدماج المساواة بين الجنسين في الوثائق الاستراتيجية الوطنية مقابل ١٧ فريقاً في عام ٢٠٠٤. ودعمت أفرقة الأمم المتحدة القطرية أيضاً عمليات تحسين القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في ٧٣ بلداً مقابل ١١ بلداً في عام ٢٠٠٤. كما أن عدد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تتضمن المساواة بين الجنسين باعتبارها مسألة جامعة ارتفع من ٤١ إطاراً في عام ٢٠٠٤ إلى ٥٨ إطاراً في عام ٢٠١٢. وهذه الأدلة على ازدياد التنسيق في منظومة الأمم المتحدة تعطي زخماً لبذل الهيئة جهوداً أكثر تضامناً.

٣٥ - وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز مشاركتها في البرامج المشتركة مع الوكالات الشريكة على الصعيد القطري. وتنشط الهيئة حالياً في ١٠٤ من هذه البرامج التي تشمل مجالات من بينها إنهاء العنف ضد المرأة، وتعزيز المنظورات الجنسانية في التخطيط الوطني، والتمكين الاقتصادي للمرأة، ومنع نشوب النزاعات، وتحقيق التماسك الاجتماعي. وتشجع الهيئة أيضاً على استخدام مؤشرات الأداء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تستخدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عمليات التخطيط القطري المشتركة، التي اكتملت مؤخراً في أربعة بلدان (بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وكينيا، وملديف، ورواندا)، وهكذا بلغ مجموع عدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي أكملت بطاقات التقييم هذه ٢٨ فريقاً منذ الشروع في استخدام هذه البطاقات في عام ٢٠٠٨.

دال - تنفيذ الولاية المتصلة بالأنشطة التنفيذية

٣٦ - أنشأت الجمعية العامة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأوكلت لها ولاية مساعدة البلدان ومنظومة الأمم المتحدة على التقدم بمزيد من الفعالية والكفاءة نحو بلوغ هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإقرار حقوقها. وعلى النحو المبين في الخطة الاستراتيجية الأولى للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، أقامت الهيئة منذ البداية صلة وثيقة بين مهامها المتعلقة بالدعم المعيارى والتنسيق والأنشطة التنفيذية التي تقدم الدعم الميداني للجهود الإنمائية الوطنية. وتساعد وظيفة التنسيق والعمليات التي تقوم بها الهيئة على الصعيد القطري على تنفيذ القواعد والمعايير الدولية والإقليمية، وفي الوقت نفسه تساهم أيضاً من خلال الشراكات في مجالات الدعوة والسياسات والمعارف والمسائل الاستراتيجية في إبراز الواقع السائد على الصعيد القطري مما يجعل وضع تلك القواعد والمعايير يتم على أساس مستنير.

٣٧ - وكان أحد العناصر الرئيسية في الجهود التي تبذلها الهيئة لتعزيز قدرتها على تحقيق نتائج لفائدة النساء والفتيات على الصعيد الوطني يكمن في تحسين الفعالية والكفاءة عن طريق اللامركزية. وتطلب ذلك تكييف الهياكل الموروثة بحيث تستجيب للتغيرات التي تطرأ

على البيئات التشغيلية، مثل زيادة عدد المبادرات الإقليمية، وتنامي التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والنمو الملحوظ في القدرات الوطنية في العديد من البلدان. ولإدخال هذه التحسينات والتغييرات، قامت الهيئة بتجميع وتعزيز القدرات على المستوى الإقليمي ونقل بعض مهام الرقابة من المقرر إلى المستوى الإقليمي.

٣٨ - ومنذ ذلك الحين، أدى الهيكل الإقليمي الجديد للهيئة، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، إلى توطيد مكاتبها الإقليمية والقطرية وتوسيع نطاقها مما يحوّل لكبار القادة في الميدان اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تستجيب للأولويات الوطنية والإقليمية، وتضمن التعاون الفعال مع منظومة الأمم المتحدة. وفي نهاية عام ٢٠١١، كان لدى الهيئة ١٧ مكتبا بتمثيل كامل، وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، ارتفع هذا العدد ليصل إلى ٥٤ ممثلة من هذا القبيل تضم ٤٨ مكتبا قطريا و ٦ مكاتب تعنى بعدة أقطار. ومن أصل المكاتب القطرية البالغ عددها ٤٨ مكتبا، يوجد ١٩ مكتبا في أفريقيا، و ٤ مكاتب في الدول العربية، و ٩ مكاتب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و ٦ مكاتب في أوروبا وآسيا الوسطى، و ١٠ مكاتب في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٩ - أما المكاتب التي تعنى بعدة أقطار فهي توجد في بربادوس، وجنوب أفريقيا، وفيجي، وكازاخستان، والمغرب، والهند. واستخدام المكاتب التي تعنى بعدة أقطار بتلبية الطلبات المتزايدة للحصول على دعم الهيئة، مع الإقرار بأن ليست لديها القدرة أو الموارد الكافية لفتح مكاتب قطرية في جميع البلدان التي تطلب الدعم.

٤٠ - ومن أصل المكاتب الإقليمية الستة المقرر فتحها، اكتمل إنشاء خمسة مكاتب بدرجات متفاوتة من حيث الملاك الوظيفي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣ (بنما، وتايلند، والسنغال، وكينيا، ومصر)، وهي موجودة في المراكز الإقليمية المشتركة التابعة للأمم المتحدة. ومع أن المكاتب الإقليمية الستة قادرة على الاضطلاع بالمهام اليومية المتصلة بالرقابة البرنامجية، وتقديم المشورة التقنية، وتقديم الدعم التشغيلي للمكاتب القطرية، فإن مهام الرقابة والتوجيه الاستراتيجي والمهام الاستشارية على الصعيد العالمي يُضطلع بها في مقر الهيئة.

٤١ - وتوجّه الأولويات الست الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ الأنشطة البرنامجية التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وهذه الأولويات هي الآتية:

(أ) قيادة النساء لعملية صنع القرار على جميع المستويات ومشاركتهن فيها؛

(ب) تمكين النساء اقتصاديا واستفادتهن من التنمية، ولا سيما أفقرهن

وأكثرهن استبعادا؛

- (ج) تمكين النساء والفتيات من العيش حياة بدون عنف؛
- (د) إعطاء دور للقيادة والمشاركة النسائيتين في تحديد معالم العمل من أجل السلام والأمن والعمل الإنساني؛
- (هـ) جعل المساءلة عن الالتزامات والأولويات المتصلة بالمساواة بين الجنسين عنصراً واضحاً تماماً في الحوكمة والتخطيط الوطني؛
- (و) قيام الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة على جميع المستويات باتخاذ وتطبيق مجموعة شاملة وعملية من القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٢ - وحتى نهاية عام ٢٠١٢، قدّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى ٨٧ بلداً من البلدان المستفيدة من البرامج، وهي تسير في المسار الصحيح قياساً إلى ٢٣ مؤشراً من المؤشرات الـ ٢٩ الواردة في الخطة الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، أدرج ١٧ بلداً تدابير خاصة مؤقتة لصالح المرأة في دساتيرها وأطرها القانونية وسياساتها؛ وفي ١١ بلداً، رشحت الأحزاب السياسية عدداً أكبر من النساء للانتخابات الوطنية؛ واعتمد ٢٧ بلداً أو رسّخ سياسات تهدف لحماية أضعف النساء حالاً من الناحية الاقتصادية؛ واعتمد ٢٢ بلداً خطط عمل وطنية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ ووضع ١٨ بلداً خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ واتخذت تسعة بلدان تدابير للكشف عن حالات العنف الجنسي في النزاعات ومنع وقوعها. وتضمنت وثائق التخطيط الوطني في ٢٨ بلداً أولويات وميزانيات تخص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وأصبح لدى ٢٠ بلداً نظم لرصد وتعقب المخصصات العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي ١٠ من البلدان التي تتلقى الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تمكّنت النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية من التأثير على الآليات الرسمية لتخطيط واستعراض العمليات الوطنية للتصدي لذلك الفيروس.

٤٣ - وتضطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنشطة تنفيذية حسب الطلب، وهي تلبّي طلبات الدعم التي توجهها لها الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، مع التأكيد في الوقت نفسه على أهمية تولى زمام الأمور على الصعيد الوطني. وفي هذا السياق العام، تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنمية القدرات باعتبارها الاستراتيجية التي تركز عليها التنمية المستدامة والفعالية. وتقدم الهيئة الخبرة الفنية والمشورة التقنية بشأن الأولويات المواضيعية الواردة في خططها الاستراتيجية وحسب طلبات الحكومات. وهي تقوم بالجمع بين أصحاب المصلحة، وتتيح حيزاً للنساء لإسماع صوتهن وللتأثير على العمليات الإنمائية الوطنية. وتدعو الهيئة إلى

إقامة تحالفات من أجل إعمال حق النساء والفتيات في المساواة على الصعيد القطري، كما تساعد على إقامة هذه التحالفات.

هاء - توسيع نطاق الشراكات

٤٤ - تولى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منذ إنشائها، أهمية كبيرة للعمل بالتعاون مع طائفة عريضة من الجهات المعنية على مستويات مختلفة، من بينها المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، سعياً إلى المساعدة على تعجيل التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واعتمدت الهيئة على ما جرت عليه العادة من التشاور الوثيق مع منظمات المجتمع المدني وقامت بترسيخ هذه الممارسة وتوسيعها.

٤٥ - وخلال الأشهر الثلاثين الأخيرة، أضفت الهيئة الطابع المؤسسي على علاقتها مع المجتمع المدني بإنشاء فريق استشاري عالمي للمجتمع المدني في عام ٢٠١٢، يضم الآن ٣٠ مجموعة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وتشكل هذه المجموعات آلية للحوار المنظم بشأن السياسة العامة والبرمجة والأنشطة المعيارية والحكومية الدولية، وتساعد على تعجيل تنفيذها. وتشكل أيضاً قنوات يمكن عبرها للهيئة أن تساعد في زيادة إسماع أصوات المجتمع المدني، بما في ذلك صوت المرأة على المستوى الشعبي، في محافل وضع السياسات واتخاذ القرارات. وتيسر الهيئة مشاركة عدد متزايد باطراد من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورات السنوية للجنة وضع المرأة ساعد أيضاً في زيادة الفرص المتاحة لهذه المنظمات كي تتفاعل مع الدول الأعضاء ومساهماتها الفعلية في الدورات.

٤٦ - ويتجلى نجاح الهيئة في جهودها الرامية إلى إقامة الشراكات أيضاً في عضويتها في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي انضمت إليه الهيئة باعتبارها الجهة الحادية عشرة القائمة على رعايته، ومشاركتها في "شراكة المنظمات الأربع في مجال الصحة" التي يعمل أعضاؤها كشركاء تقنيين رئيسيين في الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة. وهذه الجهود مكنت الهيئة من تقديم مساهمات كبيرة من وجهة نظر المساواة بين الجنسين والاضطلاع بدور الحافز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي هذا الصدد، أضافت الهيئة قيمة إلى مبادرة التعليم أولاً والطاقة المستدامة للجميع بإبراز المنظور الجنساني والدعوة إلى إيلاء الاهتمام لاعتبارات المساواة بين الجنسين. وعملت في مجالات مواضيعية مثل الأسبوع العالمي للمياه، والمنتدى الحضري العالمي والمحافل التي تتناول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٧ - ووقّعت الهيئة مذكرات تفاهم جديدة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، فزادت بذلك صلاتها بمختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة. وأنشأ موئل الأمم المتحدة فريقاً استشارياً معنياً بالمسائل الجنسانية تشارك فيه الهيئة مشاركة فعالة بهدف دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جدول أعمال التنمية الحضرية. وكان لهذه الشراكات دور فعال أيضاً في توسيع نطاق البرامج المشتركة، مثل برنامج المدن الآمنة والمستدامة للجميع، وهو برنامج مشترك مع موئل الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) يهدف إلى ضمان أمن الأماكن العامة وخلوها من العنف ضد النساء والفتيات. وتكفل الهيئة، عن طريق مشاركتها في قيادة الفريق العامل العالمي المعني بالهجرة وحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية، معالجة الصلات بين الهجرة والتنمية بطرق عملية وموجهة نحو اتخاذ الإجراءات ومن وجهة نظر جنسانية. ويساهم الدعم الذي يقدمه الفريق للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وتفاعله معه في تعزيز الاهتمام بالمنظور الجنساني في الهجرة.

٤٨ - وسعياً لتعجيل التقدم نحو تحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أقامت الهيئة شراكات مع العديد من الجهات المعنية الأخرى، منها المؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام ودوائر الأعمال، وتبذل المساعي لدى الشركات والمؤسسات من أجل تنويع قاعدتها التمويلية. وفي عام ٢٠١٢، تلقت الهيئة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ ٥ دولار من شركاء من القطاع الخاص والمؤسسات، بما في ذلك شركة كوكاكولا وشركة مايكروسوفت ومنظمة زونتا الدولية ومؤسسة روكفلر ومؤسسة تقدير المرأة لذاتها ومؤسسة لومبا. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٤٦٠ في المائة مقارنة بالأموال التي جمعت من القطاع الخاص في عام ٢٠١٠. وتعمل الهيئة كذلك مع اللجنة الأولمبية الدولية على الصعيد العالمي والوطني لدعم مبادرات القيادات النسائية.

٤٩ - وتستفيد الهيئة من أنشطة ١٨ لجنة وطنية قامت تدريجياً بزيادة أنشطتها في مجالات التوعية والتواصل وجمع الأموال دعماً للهيئة، وكذلك بسبب الجهود التي بذلتها الهيئة في مجال تنمية القدرات لفائدة هذه اللجان. وتبين أن الاحتفالات باليوم الدولي للمرأة والمواضيع ذات الأولوية للجنة وضع المرأة تشكل منطلقاً فعالاً بصفة خاصة لأعمال اللجان المذكورة. وساهمت اللجان الوطنية إجمالاً بمبلغ ٣٨٨ ٢٤١ ١ دولاراً في عام ٢٠١٢، وذلك يمثل زيادة مقارنة بمساهمتها البالغة ٨٢٣ ٠٠٠ دولاراً في عام ٢٠١١، مع الدعوة أيضاً لزيادة مساهمات الحكومات.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٢، وقع رؤساء شركات في ١٧ بلداً بيان رؤساء الشركات لتأييد مبادئ تمكين المرأة هيئة الأمم المتحدة للمرأة/الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وبذلك بلغ مجموع التوقيعات

٥٣٤ توفيقاً. وتوفر هذه المجموعة من المبادئ توجيهات لقطاع الأعمال بشأن كيفية تمكين المرأة في مكان العمل والسوق المجتمع المحلي. ولتعزيز أثر هذه المبادئ، أصدر الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة توجيهات لدعم جهود الشركات في تنفيذها وتشجيعها على زيادة الشفافية والمساءلة. ويتضمن موقع شبكي مخصص لهذا الغرض الأدوات والموارد والمعادن الإرشادية الرئيسية التي تستخدم كمنهاج عمل لتبادل المعارف والممارسات الجيدة (<http://weprinciples.unglobalcompact.org/Site/ToolsAndReportingWepMaterials/>).

واو - التنظيم والإدارة

٥١ - ركزت الهيئة منذ البداية على الإسراع ببناء مؤسسة متمسكة بالفعالية والكفاءة، لا سيما فيما يتعلق بتوجهها الاستراتيجي وهيكلها التنظيمي وإدارة مواردها المالية والبشرية. وأسست أيضاً وظيفتي التقييم ومراجعة الحسابات لديها.

٥٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، حددت الهيئة في خططها الاستراتيجية الأولى ٢٠١١-٢٠١٣ رؤية ومهمة وست أولويات لاستجابتها التنفيذية، مع التأكيد على الالتزام بإحداث أثر في الحياة اليومية للنساء والفتيات. ويجري حالياً وضع الخطة الاستراتيجية المستكملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في صيغتها النهائية. وبإقرار المجلس التنفيذي الهيكل الإقليمي للهيئة، اكتمل هيكلها المؤسسي لأداء مهامها الرئيسية الثلاث.

٥٣ - واعتمدت الهيئة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بدعم من المجلس التنفيذي من خلال موافقته على إدخال تعديلات على النظام المالي. وتمشيا مع الإجراءات التي اتخذتها المجالس التنفيذية الأخرى في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٣، بت المجلس التنفيذي للهيئة في مسألة وضع خريطة طريق من أجل ميزانية متكاملة، اعتباراً من عام ٢٠١٤ وتحديث بشأن استرداد التكاليف يتضمن الموافقة على منهجية منسقة لحساب معدلات استرداد التكاليف. وستبدأ الهيئة تطبيق هذه المعدلات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٥٤ - وجرى تفويض السلطة إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، في المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية (انظر ST/SGB/2012/2). وتمارس وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية هذه السلطة منذئذ طبقاً للنظام الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة بما في ذلك تعيين موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن طريق إصدار رسائل التعيين. وقامت الهيئة بعملية موازنة، أولاهما ضم كيانات الأمم المتحدة الأربعة السابقة، لتشكيل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المقر، والثانية

هي تنفيذ هيكلها الإقليمي. وتمخضت هاتان العمليتان عن تشكيل قوة عاملة متنسقة في المقر وفي الميدان.

٥٥ - ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١١، اتخذت خطوات نحو ضمان تمثيل ملائم للموظفين في هيئة الأمم المتحدة من خلال عملية تتسم بالشفافية والمشاركة. وأجري استفتاء في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ حول خيارات تمثيل موظفي الهيئة؛ وأعرب أكثر من ٦٠ في المائة من المحييين عن تأييدهم للانضمام إلى مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وأعرب حوالي ٢٥ في المائة منهم عن تأييدهم لإنشاء رابطة مستقلة لموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ واختار ١٣ في المائة منهم الانضمام إلى اتحاد موظفي الأمم المتحدة. ورحب مجلس الموظفين بنتائج عمليات التصويت فأصبح مجلساً يمثل موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٥٦ - واتخذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطوات لإنشاء مهمة تقييم موثوقة ومفيدة ومستقلة، تلخصها سياسة التقييم التي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢. وتعزز مهمة التقييم عمل الهيئة وإدارتها القائمة على النتائج بالمساهمة في الشفافية والتعلم والمساءلة على صعيد الهيئة، ودعم الهيئة في جهودها الرامية إلى تحقيق نتائج أفضل لصالح المرأة مع توفير معلومات استراتيجية في الوقت المناسب عن أداء سياسات الهيئة وبرامجها ومبادراتها. وتجري حالياً عمليتان للتقييم المواضيعي على مستوى المؤسسة، إحداهما بشأن العنف ضد المرأة، والأخرى بشأن المرأة والسلام والأمن. كما يتولى مكتب التقييم التابع للهيئة قيادة التقييم المشترك للبرامج المشتركة في مجال المساواة بين الجنسين، وهو جهد تعاوني تبذله مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق السكان وصندوق الأهداف الإنمائية للألفية وحكومي إسبانيا والنرويج.

٥٧ - واتخذت خطوات لزيادة تجاوب إدارة الهيئة مع التقييمات منذ عام ٢٠١١ واستعمالها لهذه التقييمات. ويكفل نظام المساءلة وتتبع مسار التقييمات على الصعيد العالمي أن تصبح المعارف المكتسبة من التقييمات جزءاً لا يتجزأ من عملية التعلم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأنشأت الهيئة بوابة تقييم المساواة بين الجنسين كي تكون وسيلة لتعزيز وتشجيع تبادل نتائج التقييمات واستنتاجاتها وتوصياتها. كما أقامت شراكات مع شبكات التقييم الإقليمية في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لتشجيع تنمية قدرات التقييم الوطنية والإقليمية وتوفير تدريب مهني على مراعاة أبعاد المساواة بين الجنسين في التقييم.

٥٨ - ويتولى مراجعو الحسابات الخارجيون والداخليون مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقام مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بالمراجعة الخارجية لحسابات الهيئة لعام ٢٠١١، وأصدر تقريره (A/67/5/Add.13 و Corr.1). وانتهت المراجعة الخارجية لعام ٢٠١٢ لأداء الهيئة ووضعها المالي على النحو المبلغ بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نهاية أيار/مايو ٢٠١٣. ووفقاً للبند ٢٣٠٢ من النظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يضطلع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي بمهمة المراجعة الخارجية لحسابات الهيئة بموجب اتفاق لمستوى الخدمات. ووفقاً لمقرر المجلس التنفيذي للهيئة ١٠/٢٠١٢، تاح للعموم جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي أيار/مايو ٢٠١٣ أُنحِ هذه الطريقة أول تقرير من هذا القبيل، عن مكتب الهيئة في أفغانستان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أنشأت الهيئة لجنة استشارية لمراجعة الحسابات تضم خمسة أعضاء لإسداء المشورة لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية للهيئة، في الاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بالرقابة والإدارة المالية وإعداد التقارير المالية والمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، والمراجعة الخارجية للحسابات، وإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية والمساءلة. وستقدم اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تقريرها السنوي الأول واستنتاجاتها إلى المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٥٩ - ومع توسع أثر الهيئة على الصعيد العالمي عن طريق الهيكل الإقليمي، لا بد من اتخاذ القرارات بشكل لامركزي. ولتعزيز المساءلة والشفافية في العمليات، أعلنت الهيئة عن أطرها الجديدة للرقابة الداخلية وتفويض السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتحدد هذه الأطر مستوى السلطة المفوضة لاتخاذ القرارات على نطاق الهيئة وتساهم في إدارة المخاطر التنظيمية بفعالية وكفاءة. وفي نفس الوقت، بدأت الهيئة تشغيل خطتها المباشر لمكافحة الغش لتمكين البائعين والمتعهدين والموظفين وعامة الجمهور من الإبلاغ عن أي مخالفة عن طريق آليات الإبلاغ التابعة لمكتب الأمم المتحدة للأخلاقيات/مكتب البرنامج الإنمائي لمراجعة الحسابات والتحقيقات. ولزيادة تعزيز الشفافية والمساءلة عن استخدام الموارد المقدمة من الجهات المانحة، أصبحت الهيئة طرفاً موقعا على المبادرة الدولية للشفافية في المعونة في أيار/مايو ٢٠١٢ ونشرت البيانات المتعلقة بالمرحلة الأولى من برامجها ومشاريعها.

ثالثاً - التحديات والمعوقات

٦٠ - حققت الهيئة نجاحاً كبيراً في أعمالها، وهي في وضع جيد يؤهلها لتحقيق أكثر من ذلك. ولكنها واجهت أيضاً بعض القيود والتحديات التي يُتوقع أن تواجهها هيئة جديدة ذات ولاية جديدة، ويشمل هذا الأمر التنسيق على نطاق المنظومة. وتكللت بالنجاح جهود

التصدي للعديد من هذه التحديات، بيد أن بعضها ما زال يحظى بالاهتمام حتى تبلغ الهيئة نضجها وتظل مستجيبةً تمام الاستجابة للرؤية التي أنشئت من أجلها.

٦١ - وعلى سبيل المثال، تعمل الهيئة جاهدةً على تعزيز الروابط بين العمل المعياري والتنفيذي الذي تدعمه، لكن ما زالت هناك ثغرة في التنفيذ. وبتزايد القدرات الميدانية للهيئة، تتزايد قدرتها على تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لتنفيذ التغييرات التي تُحسّن الواقع اليومي للنساء والفتيات على الصعيد الوطني. ومع ذلك، يتطلب سد الثغرة في التنفيذ وتحويل الالتزامات إلى عمل تكثيف الجهود وتضافرها ليس فقط من قبل الهيئة بل كذلك من قبل جميع أصحاب المصلحة، وخاصة الدول الأعضاء.

٦٢ - وتشير بوضوح تجربة الهيئة في قيادة إنجاح بدء تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ورصدها إلى أن الولاية الإضافية للهيئة، المتمثلة في قيادة وتنسيق وضمان المساءلة في منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بعملها في مجال المساواة بين الجنسين، تتطلب استثماراً كبيراً. ومن المؤكد أن وضع طرائق مناسبة وشاملة وفعالة لإجراء أعمال التنسيق على صعيدي المقر والميدان آخذ مساره، لكنه سيحتاج إلى المزيد من الوقت حتى ينضج. ويصح الأمر بوجه خاص نظراً لأن العديد من الوكالات والشبكات المشتركة بين الوكالات وآليات التنسيق على الصعيدين العالمي والقطري والإقليمي يتطلب قدرات كبيرة واستثماراً من الهيئة.

توافر الموارد

٦٣ - يتمثل أكبر تحد تواجهه الهيئة لحد الآن في تأمين قاعدة موارد كافية لدعم أعمالها. وفي ظل الظروف المالية الصعبة، ومع استمرار النقص في تمويل هيكل المساواة بين الجنسين وانخفاض الحدود الدنيا لموارد بدء الأنشطة، من المرجح أن يظل ذلك هو التحدي الأكبر الذي ستواجهه الهيئة في السنوات القادمة.

٦٤ - ومجماً، ففي عام ٢٠١٢، زادت ٣٣ دولة عضواً حجم مساهماتها الأساسية، وكان ثلث المبالغ المتعهد بها يغطي سنوات متعددة. وكانت هناك زيادات في المساهمات الأساسية من ٦ من أصل ١٠ من أكبر الجهات المانحة للهيئة، وهي أستراليا والدايمرك وسويسرا وفنلندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية. واتسعت قاعدة الجهات المانحة أيضاً، ليلعب العدد ١١٣ جهة مانحة في عام ٢٠١٢. وأصبحت سويسرا وألمانيا أيضاً جهتين مانحتين جديدتين لصندوق المساواة بين الجنسين.

٦٥ - ومع ذلك، قصرت هذه المكاسب دون تعويض الانخفاض البالغ نحو ٢٨ مليون دولار في الموارد الأساسية المتأتية من بعض الجهات المانحة الرئيسية للهيئة. ونتيجة لهذا النقص، لا تزال أهداف التمويل الطموحة التي حددها الأمين العام في عام ٢٠٠٩، والتي توخت حافظة موارد في حدود ٥٠٠ مليون دولار كل سنة، أمراً بعيد المنال.

٦٦ - وخُفضت أهداف الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ عن التوقعات الأولية البالغة ٥٠٠ مليون دولار سنوياً إلى ما مجموعه ٧٠٠ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٣. لكن حتى هذه الأهداف المُخفّضة لم تُحقق إذ يظل هناك نقص بمبالغ كبيرة، على الرغم من الجهود المبذولة والنجاحات المحققة في توسيع نطاق الشراكات وقاعدة الجهات المانحة غير التقليدية. فقد ازداد عدد الجهات المانحة وأحرز قدر يسير من النجاح في زيادة التمويل من القطاع الخاص والمؤسسات وإنشاء شراكات جديدة مع كل منهما. ونتيجة لذلك، كان هناك في عام ٢٠١٢ عجز في الإيرادات العامة السنوية بلغ ٩٢,٢ مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بمعدل ٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١.

٦٧ - واعتباراً لولاية الهيئة واعتمادها الكبير على التبرعات الممنوحة من الحكومات ومطالبات أصحاب المصلحة بتقديم نتائج قابلة للقياس، ينبغي إتاحة موارد بحجم التوقعات والالتزامات بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ فبدون ذلك لن تكون الموارد التي تحصل عليها الهيئة كافية لتنفيذ ولايتها.

٦٨ - وتنبع أيضاً الضرورة الملحة لتحقيق أهداف تمويل الهيئة في هذا الوقت من تبقي ١٠٠٠ يوم فقط للعمل على بلوغ أهداف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، حيث أن تحقيق الأهداف المتصلة مباشرة برفاه المرأة يبقى متأخراً عما تحقق في العديد من الأهداف الأخرى. ويبين القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة بإجراء استعراض وتقييم العشرين عاماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين^(٥) وجود دفعة سياسية وزخماً متجددين للعمل من أجل تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وفي إطار استعراض العشرين عاماً، يُدعى أصحاب المصلحة إلى تقييم التقدم المحرز، وتسليط الضوء على الثغرات والتحديات الراهنة واتخاذ خطوات ملموسة لزيادة مستوى التنفيذ. وستكون هذه العملية حاسمة أيضاً لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستقود الهيئة العمليات التحضيرية على جميع المستويات، من خلال إتاحة الدعم المعياري وأعمال التنسيق، وخاصة بتقديم المساعدة

(٥) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

والدعم على المستوى الوطني. وسيتوقف أيضاً نطاق وأثر هذه الجهود على مستوى الموارد المتاحة.

٦٩ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، تُموّل الموارد المطلوبة من الهيئة لخدمة العمليات الحكومية الدولية المعيارية من الميزانية العادية وتعتمدها الجمعية العامة. أما الموارد المطلوبة لخدمة العمليات التنفيذية الحكومية الدولية والأنشطة التنفيذية على جميع المستويات فتموّل من التبرعات ويعتمدها المجلس التنفيذي للهيئة.

٧٠ - وتمثل الهيئة، عند إعداد ميزانيتها البرنامجية لفترة السنتين، للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8). وطبقاً لما وافقت عليه الجمعية العامة بشأن استخدام ترتيب للمنحة يتعلّق بالجزء الذي يخصّ الهيئة من الميزانية العادية، تُنفذ هذه الطريقة بنجاح منذ عام ٢٠١١. وفي الوقت الحاضر، تمويل ٤٧ وظيفة من الميزانية العادية.

رابعاً - الاستنتاجات

٧١ - بعد ثلاث سنوات من العمل، أوضحت الهيئة منظمة معززة من حيث الهياكل والقدرات والخبرة المتعلقة بكيفية إنجاز ولايتها. وما تحقق من نتائج منذ شرعت الهيئة في العمل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ يؤكد أن قرار إنشائها كان قراراً صائباً، وقد عزز بشكل كبير وبنجاح هيكل المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة.

٧٢ - وأثبتت الهيئة جدوى ولايتها والقيمة المضافة التي تقدمها كهيئة جامعة تدمج مهام الدعم المعياري ومهام التنسيق مع الأنشطة التنفيذية. وتتيح الهيئة باستمرار القيادة وتعمل على إيجاد صوت قوي للنساء والفتيات على كل الأصعدة. كما تتيح الخبرة الفنية والتقنية الفعالة وتقدم الدعم في مجال الدعوة لتعزيز بيئة المعايير والسياسات. وما تقدمه الهيئة من مساعدة وتتخذ من مبادرات على المستوى الوطني، مع مجموعة من أصحاب المصلحة، يحدث فرقاً في الحياة اليومية للنساء والفتيات. والمشاوراة الفعالة التي تقوم بها الهيئة مع منظمات المجتمع المدني تقوي دور تلك المنظمات وترفع مستوى مساهماتها، أما قيادة الهيئة لمنظومة الأمم المتحدة فتكفل الآن اضطلاع المنظومة برمتها بالمسؤولية عن تحقيق هدف المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها. وولاية الهيئة عالمية، على اعتبار أن أي بلد لم يحقق بعد المساواة بين الجنسين.

٧٣ - وفي وقت يتسم بالتزام جميع الدول الأعضاء بتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها، ولكن أيضاً في ظل مناخ تسوده القيود المالية المستمرة والتحديات الطويلة

الأمم والأزمات الجديدة والناشئة في جميع أنحاء العالم، من الأهمية بمكان أن يواصل جميع أصحاب المصلحة تعزيز التقدم المحرز وتسريع وتيرة العمل والاستثمار لتحقيق الفعالية في سد الثغرات التي تديم عدم المساواة والتمييز ضد النساء والفتيات.

٧٤ - وفي هذا الصدد، ثمة فرصتان رئيسيتان. أولاً، يتيح وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة فرصة لا تتسنى إلا مرة واحدة في كل جيل، للاستفادة من دروس الأهداف الإنمائية للألفية بالإبقاء على ما يولى للمساواة بين الجنسين من الأولوية والتركيز من خلال هدف قائم بذاته يتوخى تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها، لكن في الوقت نفسه كفالة الدمج الشامل للمساواة بين الجنسين في جميع المقاصد والأهداف والمؤشرات التي يمكن تحديدها في الإطار الجديد. وثانياً، يتيح استعراض وتقييم العشرين عاماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ٢٠١٥ دفعةً وزخماً متجددين للتعجيل بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٧٥ - وإذ تمضي الهيئة قدماً، فستعتم هاتين الفرصتين وجميع الفرص الأخرى لتكون الصوت والمدافع الرئيسي عن المساواة بين الجنسين وعن إحداث تغيير دائم لصالح النساء والفتيات في كل مكان.